وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١٨ لسنة ٢٠١٠ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ولائحة نظام العاملين والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠٠٩/١٢/٢٣ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٠ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٠/٢/١٧ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٠ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣٣٨٩٠٠٠ ج (فقط ثلاثة ملايين وثلاثمائة وتسعة وثمانون ألف جنيه لاغير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣٣٨٥١٦٥ ج (فقط ثلاثة ملايين وثلاثمائة وخمسة وثمانون ألفًا ومائة وخمسة وستون جنيهًا لاغير) بفائض قدره مبلغ ٣٨٣٥ ج (فقط ثلاثة آلاف وثمانمائة وخمسة وثلاثون جنيهًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٠/٢/١٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى